مداخلة بعنوان: تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

الملتقى الوطني الأول: حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر، المنعقد بجامعة بالمركز الجامعي "أحمد زبانة" غليزان، الجزائر، يومي 13 و14 نوفمبر 2018.

ورقة بحثية بعنوان: تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة حالة: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بمستغانم، الجزائر

المحور الرابع: أخلاقيات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات العائلية.

- **طاري عبد القادر**، طالب دكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة مستغانم، TARIAEK74@YAHOO.FR
- **بلمختار فوضيل**، طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، belmokhtarfodil@yahoo.fr
- **بالأطرش منصور**، طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، Mansour.belatreche@univ-mosta.dz

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح علاقة الارتباط بين الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. لأن المؤسسة الصناعية لها نفايات ضارة يجب مراقبتها باستمرار، وهذا ما يقوم به المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. حيث تبني المسؤولية البيئية يكسب المؤسسة أهمية كبيرة ويحقق لها التميز في الأداء. وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم أثر نفايات النسيج الصناعي بولاية مستغانم على البيئة، وقمنا بدراسة ميدانية على المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD بالولاية، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

– المؤسسات الصناعية المتعاقدة مع المرصد لحد الساعة تهتم بالمسؤولية الاجتماعية؛

- تحقيق رسالة المؤسسة كان يستنزف الكثير من الموارد التي تُخلف العديد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع من خلال الاستغلال الغير عقلاني للموارد؛

– ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة ساعد الكثير من المؤسسات في التوفيق بين الإنفاق البيئي وتحقيق الرسالة؛

الكلمات المفتاحية: الإنفاق البيئي، رسالة المؤسسة، المسؤولية الاجتماعية، حماية البيئة، التنمية المستدامة.

Résumé : Cet article vise à mettre en évidence la relation entre l'économie verte et le développement durable. Vu que l'entreprise industrielle dégage des déchets nocifs qui doivent être contrôlés en permanence, dont le rôle est celui de l'observatoire national pour l'environnement et le développement durable. Lorsque la responsabilité environnementale est engagée, l'entreprise acquit une grande importance et atteint le degré de performance. On a utilisé l'approche analytique descriptive, qui tente de décrire et d'évaluer l'impact des déchets de tissu industriel dans la wilaya de Mostaganem sur l'environnement, et mener une étude de terrain sur l'Observatoire National pour l'Environnement et le Développement Durable (ONEDD). Pour cela, on est parvenu aux conclusions suivantes:
- Les établissements industriels sous contrat avec l'observatoire sont actuellement concernés par la responsabilité sociale;
- réaliser la mission de l'entreprise drainait beaucoup de ressources qui ont de nombreux effets négatifs sur l'environnement et la société à travers l'exploitation de ressources d'une façon irrationnelle;
- L'émergence du concept de responsabilité sociale vis-à-vis de l'environnement a aidé de nombreuses entreprises à réconcilier les dépenses environnementales et la satisfaction des messages;
Mot clés : la dépense environnementale, la mission d'entreprise, la responsabilité sociale, la protection de l'environnement, le développement durable.

مقدمة: إن حماية البيئة قد أضحت فرصة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس منتشرا بشكل كبير في أوساط المؤسسات الاقتصادية، لهذا أوصى الخبراء في الاقتصاد بوضع برامج تتبنى التفاعل بين البشر،

مداخلة بعنوان: تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

لاقتصاد الأخضر والبيئة، بهدف إيجاد أنماط ملائمة لاستثمار وإنتاج منتجات صديقة للبيئة. وبعد تفاقم المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، والتي كانت المؤسسات الاقتصادية السبب في ظهور بعض منها، ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه المؤسسات في سبيل مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها. ومن هنا ت تبلور ثقافة المسؤولية البيئية، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية تغير من نظرتها للمجتمع والبيئة، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وللعب دور فعال وايجابي في المجتمع من جهة أخرى. وتعتبر المسؤولية البيئية من المواضيع الهامة اليوم ومطلبا أساسيّا للمؤسسات الاقتصادية في التعامل مع مجتمعاتها في مختلف الدول، هذا ما حتم على المؤسسات تبني هذا النوع من المسؤوليات عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة. ومن هذا المنطلق سوف تتجه دراساتنا حول حتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

- تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على تبني المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية ومطالب الأطراف ذات المصلحة.

خاتمة:

ترى الجزائر في الاقتصاد الأخضر وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي (تنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة). ويشجع البلد القيام بانتقال تدريجي نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار أولوياته، خاصة بالنسبة للانتقال إلى الطاقة البديلة التي تكتسي أهمية قصوى. ويعتبر المخطط الخماسي *الجديد للنمو الاقتصاد الأخضر رافعة للتنمية والتقدم التكنولوجي. ويشجع المخطط القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر(الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، والصناعة والسياحة) وتطوير الشركات الصغرى والمتوسطة. لكن مازال القطاع الخاص يفضل في الغالب منطق الربح على الاستدامة، إذ يتطور إدماج القضايا البيئية في إستراتيجيات الإنتاج وإرساء مقاربة المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل محتشم وبطريقة متفاوتة حسب القطاعات وحجم الشركة. وتتبناه عموما الشركات الكبرى التي تعتبره حتمية. وتنظر هذه الشركات للاقتصاد الأخضر كعنصر لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لها[1]، وتشكل المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي وضعف الاستثمار والخبرة غير الكافية والولوج المحدود للتكنولوجيا، العوائق الأساسية لانخراط الشركات الصغرى والمتوسطة في المقاربة المراعية للبيئة، علما أن هذه الشركات تمثل 95 % من النسيج الصناعي. لهذا يشجع المرصد الوطني للتنمية المستدامة، الشركات التي تقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة على اعتماد عدد من التدابير البيئية.

---

* تهدف الخطة الخماسية للنمو2015/2019 (262 مليار دولار) إلى تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7% وتنويع الاقتصاد الوطني.

[1] الندوة الإفريقية حول الاقتصاد الأخضر، التقرير الوطني حول الصناعة والاقتصاد الأخضر، بوهران ، 22- 2014/02/23.

يستفيد الاقتصاد الوطني جزئيا من دعم الاستثمار العمومي في حين تبقى مساهمة القطاع الخاص محدودة، كما تسعى المؤسسات الصناعة جاهدة لإيجاد موطئ قدم في ظل الاقتصاد الأخضر. وأمام كل هذه التحديات، يحتاج الاقتصاد الوطني نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

المراجع المعتمدة:

1. عبد السلام أبو قحف، التسويق :وجهة نظر معاصرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، بيروت.
2. محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في الأعمال والمال، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.
3. سملالي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
4. المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، العدد 90، نسخة رقمية، فبراير2010
5. طاهر محسن منصور الغالبي، "المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005
6. مهدي محسن زويلف، طاهر محسن منصور الغالبي،" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات"، مجلة العلوم الإنسانية العدد36، عمان، الأردن،2005
7. جاسم محمد سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2006،1
8. مصطفى محمود أبوبكر وفهد بن عبد الله النعيم: الإدارة الإستراتيجية وجودة التفكير والقرارات في المؤسسات المعاصرة، الدار الجامعية،الإسكندرية،2008
9. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999
10. فلاح حسين الحسني، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها، مداخليها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2004
11. السعيد قاسمي، التفاعل بين الرسالة والبيئة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012
12. https://hbr.org/2003/02/the-ethical-leaders-decision-tree, Consulted on 15/10/2017.
13. صوفي إيمان، قواري مريم، مداخل بعنوان "أخلاقيات العمل كأداة للحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدول النامية"، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
14. مقدم وهيبة، "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2012
15. بن نامة فاطمة الزهراء، العشعاشي تابت، أخلاقيات الأعمال كميزة تنافسية لمنظمات الأعمال، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 3، جامعة مستغانم، 2012
16. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، "إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد1، 2008
17. تقرير عن اللجنة العالمية للتنمية المستدامة "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة"، *www.arab-api.org* بتاريخ 2013/10/25
18. هادي الصفار، رضاء المحاسبة عن البيئة المستديمة , بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس " أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة " المنعقد في جامعة الزيدونة الأردنية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية بتاريخ 17-19 نيسان ، عمان الأردن، 2006
19. ناظم حسن، عبد السيد أياد شاكر سلطان، زينب جبار يوسف، المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد . دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة)، 1999
20. الموقع الرسمي لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم، *www.caev.mate.gov.de, 2014*

مراسيم تنفيذية تنظم مجال البيئة:

مداخلة بعنوان: تطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة.

- مرسوم تنفيذي رقم 05-444 ممضي في 14 نوفمبر 2005 يحدد كيفيات منح الجائزة الوطنية من أجل حماية البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-141 ممضي في 19 أبريل 2006 يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-198 ممضي في 31 مايو 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-145 ممضي في 19 مايو 2007 يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-144 ممضي في 19 مايو 2007 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 09-19 ممضي في 20 يناير 2009 يتضمن تنظيم نشاط جمع النفايات الخاصة.
- مرسوم تنفيذي رقم 09-336 ممضي في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
- مرسوم تنفيذي رقم 13-110 ممضي في 17 مارس 2013 ينظم استعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وأمزجتها والمنتجات التي تحتوي عليها.